توزيع الائتمان التنموي بالعراق في ظل استراتيجية التنمية الاقتصادية (٢٠١١-٢٠١٣)

الطالب خالد إبراهيم حسن العباوي م . و . هيثم عبد الخالق إسماعيل
جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

يُعدُ الإئتمان بشكل عام والإئتمان التنموي على وجه الخصوص، ضرورة جوهرية في الحياة الإقتصادية الحديثة، عبر دعم وتنمية القطاعات الإقتصادية كافة، إذ يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة، فللإئتمان دور كبير وبارز في خضم أحداث الحياة نظراً للتطورات التكنلوجية والإقتصادية الهائلة التي أعطت له هذه الأهمية، وذلك عن طريق القدرة على توفير الأموال اللآزمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة التنموية، وأنَّ البحث هَدَفَ بشكل أساس إلى إستقراء الإستراتيجية الإئتمانية المتبعة من قبل الجهات المعنية في توزيع الإئتمان التنموي، ونتيجة للتغيرات التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تغيرت تبعاً لذلك الإستراتيجية الإقتصادية للبلد، لذا فأذن مشكلة البحث تكمن بوجود مؤشرات تدل على أنّ توزيع الإئتمان التنموي الموجه للتنمية الإقتصادية في العراق لا يتم ضمن ستراتيجية معينة، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ودورها في رسم الخطط التنموية التي تتضمن التخصيصات المالية للقطاعات الإقتصادية، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ولأجل إثبات ذلك فقد إنطلق البحث من فرضية مفادها (عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم تمثل الإطار العام لوضع خطط تفصيلية بما يتعلق بتوزيع الإئتمان التنموي على القطاعات الإقتصادية تنبع من الإستراتيجية الإقتصادية للعراق خلال مدة البحث)، ولقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات كانت أهمها، وجود إستراتيجية تتبعها الجهات المعنية في توزيع الإئتمان التنموي المتخصص تختلف من مدة وأُخرى، لكنها غير واضحة المعالم ولم يُفصح عنها من قبل الجهات الرسمية، إذ إتسمت الإستراتيجية التنموية في العراق بعدم الوضوح، لا سيما قبل سنة ٢٠٠٣.

Abstract

Credit in general and developmental credit in particular are essential in modern economic life, through the support and development of all economic sectors, through preventing money from being left idle or frozen, credit has a large and prominent role in the midst of life events, given the tremendous technological and economic developments that have given it such importance, through the ability to provide the necessary funds, and motivate them to carry out developmental activities. The research is mainly intended to extrapolate the adopted credit strategy by the concerned parties in the distribution of development credit. As a result of the changes that took place in Iraq after 2003, the country's economic strategy has changed accordingly, therefore, the problem of research lies in the existence of indications of distribution of developmental credit directed to economic development in Iraq is not done within a particular strategy, as well as the lack of clear vision of the Iraqi Ministry of Planning and Development Cooperation and its role in drawing up development plans, which includes financial allocations to the economic sectors in cooperation with the relevant authorities, in order to prove this, the research proceeded from the hypothesis of (lack of a clear strategy representing the overall framework to develop detailed plans for the distribution of developmental credit on the economic sectors stems from the economic strategy of Iraq during the period of research). The research has reached a number of conclusions, the most important of which were, a strategy to be followed by the concerned parties in the distribution of specialized developmental credit vary from time to time, but it is not clear and was not disclosed by the official authorities, the development strategy in Iraq has been unclear, particularly before 2003.

المقدمة

تبرز أهمية التمويل المصرفي في ظروف أغلب البلدان النامية التي تعاني من شحة رأس المال، أو من قصور في آلية توزيعه واستخدامه، الأمر الذي يتطلب قيام المؤسسات المصرفية التنموية بممارسة دورها في تطوير أنشطتها وخدماتها الإئتمانية وتقديم الدعم الملآئم للقطاعات الإقتصادية المختلفة لغرض تحقيق التنمية الإقتصادية، ولعل أبرز تلك المؤسسات هي المصارف المتخصصة والتي تهتم كل منها بخدمة قطاع إقتصادي معين طبقاً لضرورات المرحلة الراهنة، إذ تعد هذه المصارف الركيزة الأساسية في تمويل تلك القطاعات الإقتصادية بما تحتاجه من إئتمان تنموي ، لذا ينبغي إتخاذ الإجراءات التي تقلل أو تزيل الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني، والتي أنتجتها الإستراتيجيات الإقتصادية التي تتسم بالضبابية وعدم الإفصاح الواضح، وذلك عبر إستقراء الإستراتيجيات المتبعة من قبل الجهات المعنية في توزيع الإئتمان على القطاعات الإقتصادية، من أجل ضمان إستمرار نشاط كل قطاع، والذي ينعكس إيجاباً على إقتصاد البلد وتطوره، وهذا قد يتطلب توفير الإستراتيجية المناسبة التي تنتهجها المصارف المتخصصة، لتمكينها من أداء دورها التنموي في التنمية الاقتصادية.

ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منه منهجية البحث ودراسات سابقة، بينما إستعرض المبحث الثاني عرضاً لماهية مفهوم الإئتمان التنموي وأهميته وأنواعه، وكذلك مفهوم وأهداف ومستلزمات التنمية الإقتصادية، وأهم إستراتيجيات التنمية الإقتصادية. في حين إحتوى المبحث الثالث على ثلاثة جوانب، الأول منه تضمن أعطاء نبذة تعريفية عن المصارف التنموية في العراق والبنك المركزي العراقي، في حين تطرق الجانب الثاني إلى إستقراء أهم إستراتيجيات التنمية الإقتصادية من خلال خطط التنمية الإقتصادية في العراق للمدة(١٩٧٠-٢٠١٣)، بينما تناول الجانب الثالث من هذا المبحث واقع الإئتمان التنموي في العراق. وأخيراً تضمن البحث عرضاً للإستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحثان.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق التساؤلات الآتية:

١. هل توجد إستراتيجية معينة تتبعها الجهة المعنية في توزيع الإئتمان التنموي؟
٢. هل تشير التوقيتات إلى وجود هذه الإستراتيجية أم أنّها عبارة عن إجراءات إرتجالية تمثل ردود فعل لمطالبات بعض الجهات عن حال الإقتصاد الوطني؟

وبهذا يمكن تلخيص مشكلة البحث بالآتي:

هنالك مؤشرات تدل على أنّ توزيع الإئتمان التنموي الموجه للتنمية الإقتصادية في العراق لا يتم ضمن إستراتيجية تنموية معينة، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة لدور وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في رسم الخطط التنموية التي تتضمن التخصيصات المادية للقطاعات الإقتصادية بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بتمويلها.

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية موضوع الإئتمان بتوفر الأساس العلمي في توزيع هذا التمويل لا سيما الذي يدفع بشكل إئتمان تنموي من الحكومات باتجاه القطاع الخاص، إذ من المهم جداً معرفة دور الجهات المعنية من هذا الإئتمان، لذا اصبح من الضروري التعرف على الآلية التي بموجبها يتم منح الإئتمان التنموي المتخصص وتقدير إمكانية الإعتماد عليها لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية في العراق.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

١. إستعراض الإسس والمبادئ التي تقوم بها الصناعة المصرفية المتخصصة (التنموية) وأهداف تأسيسها.
٢. التعرف على الإرتباط بين الإستراتيجية الإقتصادية والإستراتيجية المستخدمة لتوزيع الإئتمان التنموي.
٣. بيان تحقيق التوافق المتوقع بين إستراتيجية توزيع الإئتمان التنموي مع الإستراتيجية الإقتصادية للبلد.

رابعاً: فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم تمثل الإطار العام لوضع خطط تفصيلية بما يتعلق بتوزيع الإئتمان التنموي على القطاعات الإقتصادية تنبع من الإستراتيجية الإقتصادية للعراق خلال مدة البحث.

خامساً: منهج البحث

إعتمد البحث في منهجه على المنهج الوصفي التأريخي في تشخيص مشكلة البحث للوقوف على واقع عمل المصارف المتخصصة في العراق، كما تم إستخدام المنهج التحليلي الكمي من خلال مجموعة من المؤشرات، لأجل إثبات فرضية البحث أو نفيها.

سادساً: حدود البحث

١. **الحدود الزمانية:** تتضمن الحدود الزمانية للبحث المدة (٢٠١١-٢٠١٣) والتي يرى الباحثان إنها ملائمة لإثبات وتحقيق أهداف البحث.
٢. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمصارف المتخصصة العراقية والبنك المركزي العراقي.

سابعاً: أساليب جمع البيانات والمعلومات: تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللآزمة لإنجاز البحث في جانبين، **الجانب النظري:** تم تغطية الجانب النظري بإعتماد الباحثان على المصادر العربية والأجنبية التي تخدم توجهات ومتطلبات البحث سواء كانت (كتب علمية أو دوريات أو رسائل جامعية أو بحوث ودراسات ذات الإختصاص بالموضوع). وفي **الجانب العملي:** فقد إعتمد الباحثان على عدة وسائل للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة أهمها الزيارات الميدانية من أجل الحصول على التقارير والكشوفات المالية السنوية الصادرة عن المصارف عينة البحث والنشرات الإحصائية السنوية الصادرة من وزارة التخطيط، بالإضافة إلى التقارير والنشرات التي يصدرها البنك المركزي وإعتمادها في الجانب التطبيقي للبحث، فضلاً عن القوانين والتعليمات التي تم الحصول عليها من المصارف أعلاه والجهات المعنية.

ثامناً: بعض الدراسات السابقة

١. **دراسة (العزاوي، ٢٠٠٤) بعنوان (دور المصارف المتخصصة بعملية التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠))** كان هدف الدراسة تشخيص مواطن القوة والضعف في العمليات المصرفية التي تؤدي أعمالها من خلال المصارف المتخصصة العراقية والبحث عن صيغة ملآئمة لعملها، الأمر الذي يعطي المبرر لإستمراراها بما يحقق الفائدة والأهمية الإقتصادية. وقد توصلت الدراسة لعدة إستنتاجات أهمها، مساهمة نشاط المصرف الصناعي بإحداث تطور في القطاعات لبعض الجوانب ولفترات معينة من خلال إستخلاص نتائج التحليل لمواردها وأوجه إستخدامها، لا سيما في الجانب الإئتماني بعد الدعم المتواصل الذي حُظيت به من قبل الدولة.

٢. **دراسة (العوادي، ٢٠١٠) بعنوان (ملامح السياسة الإئتمانية للمصارف المتخصصة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦))** هدف الدراسة هو إجراء دراسة تحليلية لعدد من المصارف المتخصصة العراقية من أجل معرفة الأساليب المستخدمة في إدارة الإئتمان لهذه المؤسسات، من خلال تحليل مصادر وإستخدامات أموالها، ولقد توصلت الدراسة لعدد من الإستنتاجات كان أهمها، يمارس الائتمان المصرفي تأثيراً مهماً على جميع القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال دوره في تمويل المشاريع الإستثمارية والإستهلاكية للأفراد وتمويل التجارة الداخلية والخارجية، فضلاً عن ممارسته دور توزيع وإستخدام الموارد المالية ويمكن معرفة حجم مساهمة الإئتمان المصرفي للقطاعات الإقتصادية من خلال أنواع الإئتمان المصرفي وأدواته.

المبحث الثاني: الإئتمان التنموي/ المفهوم، الأهمية، الأنواع

أولاً: مفهوم الإئتمان التنموي والتنمية الإقتصادية

يُعدُ الإئتمان بشكل عام نشاطاً مصرفياً في غاية الأهمية لأن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر إيراداته الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته كوسيط مالي في الإقتصاد، ولكنه في ذات الوقت يُعدُ أكثر الأدوات الإقتصادية حساسية، فأنَّ تأثيراتها الضارة قد لا تقتصر على مستوى المصرف أو المؤسسات المالية الأخرى فحسب، وإنما تصل إلى الإقتصاد الوطني إذ لم يحسن إستخدامه بشكل كفوء وسليم **(الزبيدي، ٢٠٠٨ : ١٧)**.

مما تقدم فقد تناول الإقتصاديون الإئتمان كمصطلح إقتصادي بتعاريف متعددة شأنه في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الأخرى في المجالات الإقتصادية والإدارية والاجتماعية، فمنهم من عرف الإئتمان المصرفي بأنه إمداد المال من المصرف إلى المقترض أو قدرة الإقتراض التي يقدمها النظام المصرفي في شكل قروض للفرد والحكومة والشركة أو المنظمة **(Joseph & David، ٢٠١٠ : ٤٦)**. وعرفه آخرون بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لإستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد **(الدغيم وآخرون، ٢٠٠٦ : ١٩٤)**. أما الإئتمان التنموي فهو **(ذلك الجزء من النشاط الإئتماني الموجه نحو النشاطات التنموية، والتي تساهم بشكل فعال في زيادة الدخل القومي للبلد)**، حيث يعتبر المدخل الإقتصادي الذي تقدمه المصارف المتخصصة نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الإقتصادية، وبالتالي فعلى المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد الوطني، أن تقوم بدورها واضطلاعها بمسؤولياتها في توفير التخصيصات اللآزمة لإحتياجات القطاعات المختلفة والخدمات المصرفية الأخرى وفق سياسة إئتمانية شاملة **(جلاب، ١٩٧٩ : ٣٢٧)**.

ثانياً: أهمية الإئتمان التنموي في تحقيق التنمية

يشغل الإئتمان التنموي مكانه كبيرة ومهمة في نشاط المؤسسات المصرفية والأطراف المستفيدة، لذا تعددت وتنوعت الإتجاهات لدى الكّتاب في تناول أهمية الإئتمان على أساس الجهة التي تهتم به، فمنهم من يطرح أهميته من وجهة نظر المصرف، ومنهم من يبين أهميته على أساس الشركات والمؤسسات، فإن الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية تُمكّن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويُمكّن الوحدات الإقتصادية من تحقيق أهدافها والإستمرار في ممارسة أعمالها **(الطاهر والخليل، ٢٠٠٤ : ٣٦٢)**

فالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص إستثمارية جديدة للتوسع في الأنشطة الحالية، إذ يترتب على ذلك زيادة الإنتاج والخدمات وفتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق مزيد من الرفاهية الإقتصادية **(طه، ٢٠٠٧ : ٤٣٩)**.

وبذلك يعتبر حجم الإئتمان من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة فيجب إستخدامه الإستخدام الأمثل، لذا يقضتي الأمر أن يكون مستوى الإئتمان متوافقاً ومتوازنا ً مع الحاجات الفعلية للنشاط الإقتصادي ومتناسباً مع خطط التنمية، من خلال وجود سياسة مصرفية وإئتمانية منسجمة مع الإحتياجات الفعلية للنشاطات الإقتصادية ومتكاملة مع السياسات الإقتصادية الأخرى، فعدم وجود سياسة واضحة ومتكاملة يؤدي إلى سوء تخصيص موارد الإئتمان، فضلاً عن فقدان الإستقرار الإقتصادي، وبالتالي يؤدي إلى إختلاف في معدلات النمو للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وهنا يفقد الإئتمان أهميته في تمويل التنمية الإقتصادية بل يعتبر أحد المعوقات لها.

ولا بد من الإشارة إن الإئتمان يختلف ويتفاوت من دولة إلى أخرى، بسبب إختلاف درجات النمو والتخلف لتلك البلدان، وحتى يكون هناك تقارب في وجهات النظر المصرفية ينبغي أن تكون سياسات توزيع الإئتمان بين القطاعات داخل الإقتصاد متفقة مع مكانة تلك القطاعات في سلم التفضيلات، كما يجب أن يكون هذا التوزيع بحدود قدرة كل قطاع في تحقيق أهدافه من إستخدام الإئتمان الممنوح له، لأن من المحتمل بل الأكيد إن زيادة تخصيصات أي قطاع أكثر مما هو مخصص له يؤدي إلى إهمال أو إزاحة قطاع أو قطاعات أخرى، مما يفقد الإئتمان أهميته ودوره التنموي، وعلى الرغم من أهميته في تلبية الحاجات التمويلية للقطاعات الإقتصادية **(الحمداني، ٢٠١٥ : ٣٦)**.

لكن يجب أن يصاحبه الحذر المقترن بالدقة لمعالجة تلك الأضرار، وذلك من خلال السعي إلى منح هذا النوع من الإئتمان لمشاريع تنموية ناجحة ومختلفة في الحجوم والأنواع، وبذلك يساهم الإئتمان بممارسة وظيفته في تحقيق إقتصاد متوازن من جهة، وتحقيق هدف المصرف بإرتفاع العوائد المتولدة عنه من جهة أخرى، ولغرض منح هذا النوع من الإئتمان فقد خُصصت مؤسسات تنموية لهذا الغرض تشرف على توزيع الإئتمان بين القطاعات الإقتصادية تُعرف بالمصارف التنموية أو المتخصصة.

ثالثاً: أنواع الإئتمان التنموي

١. **الإئتمان الصناعي:** وهو إصطلاح يطلق على الإئتمان الذي تمنحه المصارف سواء تجارية كانت أو صناعية متخصصة في مجال الإستثمار الصناعي بشكل قروض لآماد تزيد عن السنة الواحدة فاكثر بأعتباره إئتمان طويل الأمد، لغرض إستعمالها في شراء الموجودات الثابتة أو تمويل الزيادة الدائمة في رأس المال التشغيلي، ويتخذ الإئتمان الصناعي أشكالا متعددة، منها التسهيلات الإئتمانية والمساهمات في المشاريع الصناعية، وتبرز أهمية هذا الائتمان في إنه يمثل جانباً مهماً من وظائف المصرف الصناعي، بل هو المحور الأساس لعمل المصارف الصناعية **(الحسيني والدوري، ٢٠٠٠ : ١٢٤).**

٢. **الإئتمان الزراعي:** يعد الإئتمان الزراعي لإئتماناً طويل الأمد، فهو ضرورة ملحة لا بد منها من أجل تطوير وتنمية قطاع الزراعة، ويُعد المصرف الزراعي المصدر الرئيس للإئتمان الزراعي لتمويل المشاريع الزراعية، دون النظر للربح كهدف أساسي لفاعلياته ونشاطاته التي ترمي إلى تمويل إحتياجات القطاع الزراعي في ضوء متطلبات الخطة الزراعية للبلد **(أحمد وعبد الكريم ٢٠١٢ : ١١).**

٣. **الإئتمان العقاري:** وهو الإئتمان الذي يهدف إلى وضع المال السائل في يد صاحب العقار، لقاء وعد بإعادة القرض في تاريخ معين في المستقبل، ويكون إئتمان طويل الأجل عادة تقدمه المصارف العقارية والمؤسسات الأخرى كصندوق الإسكان بضمان الرهن العقاري غالباً **(محمود، ١٩٧٩ : ٥).**

رابعاً: مفهوم التنمية الإقتصادية

إختلفت مفاهيمها بإختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهات النظر بين الإقتصاديين والكتّاب، فهناك العديد من التعاريف التي تطرقت للتنمية الإقتصادية من جوانب عدة، لذا أصبح من الصعب تحديد مفهوم واضح لها، فقد عَرف نيكولاس كالدور Nicolass Kaldor التنمية الإقتصادية على إنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكلية الإقتصاد القومي، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عند فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع **(عبد الهادي، ٢٠١٣ : ٢٩٨).**

أما حربي عريقات يرى إن التنمية الإقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وتعتمد إعتماداً كبيراً على جدية صنع القرار في الإلتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، بل وحتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائماً إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل المستخدمة **(عبد الرحمن وعريقات، ٢٠٠٤: ٢٦٨).**

خامساً: أهداف التنمية الإقتصادية

إن أهداف التنمية الإقتصادية تختلف من دولة لإخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى السياسية، غير أن هناك أهدافاً أساسية مشتركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية **(جمعون، ٢٠٠٥ : ٣٥)** والتي من أهمها:

١- زيادة الدخل الحقيقي، لأجل رفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم.

٢- تقليل التفاوت في توزيع الدخول **(عبد الرحمن وعريقات، ٢٠٠٤ : ٢٧٤-٢٧٥)**.

٣- تسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي **(مندور، ٢٠١١ : ٤٣)**.

٤- إجراء تغييرات جذرية في بيئة الإقتصاد القومي **(عبد الهادي، ٢٠١٣ : ٢٩٨)**.

٥- تغيير الطابع التقليدي للإقتصاد القومي بحيث لا يعتمد على قطاع معين دون القطاعات الأخرى **(منيب، ٢٠١٤ : ١٦١)**.

سادساً: مستلزمات التنمية الإقتصادية

١. **الموارد البشرية:** وهي القدرات والمهارات والمواهب لدى الأفراد التي يمكن أو يحتمل أن تكون قابلة للإستخدام في إنتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فان عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطاً للموارد البشرية ينصرف الى تحقيق وضمان إستمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، إذ إن الإهتمام الذي أولاه الإقتصاديون بالموارد البشرية قد أطلق عليه ثورة الإستثمار البشري في الفكر الإقتصادي، ولا شك فيه أن هذا الإهتمام بالموارد البشرية والإتجاه للبحث في مجالات الإستثمار في تنمية هذه الموارد، إنما يتأتى من الإدراك لأهمية هذه الموارد في السعي لتحقيق التنمية الإقتصادية **(الطاهر، ٢٠١١ : ١٠٩-١١٠)**.

٢. **الموارد الطبيعية:** تُعرَف الموارد الطبيعية بأنها كل شيء موجود في الطبيعة يعتمد عليه الإنسان في حياته وإنجازاته أي (الأرض وما عليها وما بداخلها)، وقد لا يكون ذلك الشيء مورداً بالمعنى الصحيح إلا بعد إستغلال الإنسان له والإنتفاع منه، والموارد الطبيعية هي الخيرات والهبات التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى البشر، والتي لا دخل للإنسان في صنعها، حيثُ تلعب هذه الموارد دوراً مهماً في تحريك الأنشطة الإقتصادية المختلفة، علماً أن هناك تفاوت كبير في توزيع هذه الموارد الطبيعية بين شعوب الأرض، وذلك حكمة الله تعالى لغرض قيام التجارة وتبادل السلع، أما إذا ما تدخل الإنسان في إستغلالها فتكون سلع إقتصادية **(الجنديل وغيدان، ٢٠٠٩ : ١٧)**.

٣. **التقدم التكنلوجي:** وهو من مستلزمات التنمية الإقتصادية والذي يعتبره معظم الإقتصاديين العنصر الأهم في التنمية الإقتصادية، والذي تفتقر إليه معظم الدول النامية، لذلك فإن إستقبال العلم التكنلوجي يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية، حيث إن هذا الإستثمار يساعد على تنمية العناصر الأساسية للتنمية الإقتصادية وخاصة الموارد البشرية والطبيعية، ونقل المعرفة الإدارية والتنظيمية والتكنلوجية إلى بلد المضيف لهذا الإستثمار **(الشرع، ٢٠٠٦ : ٤٤).**

٤. **تراكم رأس المال:** يعتبر هذا العنصر من أهم مستلزمات التنمية الإقتصادية، حيث يؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الإستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار، بدلاً من توجيهها نحو مجالات الإستهلاك، وإن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلاً عالياً للنمو **(القريشي، ٢٠٠٧ : ١٣٤-١٣٥).**

هذا وتعتبر مشكلة التمويل أحد أهم معضلات التنمية الإقتصادية، فبدون تمويل مُيسر ومتاح في كل الأوقات لن تتحقق التنمية الإقتصادية، إذ يُعد الدعامة الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية، وهو أحد المتطلبات الرئيسية لها، حيث يمثل النشاط الإداري الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخدامها بشكل فعّال بقصد تحقيق الأهداف التي يحددها المشروع **(الكساسبة، ٢٠١٠ : ٨٥).**
وبذلك يُعرَف التمويل بأنه التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الإقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للمجتمع **(السبتي، ٢٠٠٥: ٨).**

سابعاً: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

١. **إستراتيجية الدفعة القوية:** يؤكد الإقتصادي روزنشتاين رودان (Rosenstein Rodan)، صاحب هذه الإستراتيجية على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة سواء كانت محلية أو أجنبية، والقيام بإستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات متعددة عامة، تشرف عليها الحكومات، فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية فإن الإستثمارات التدريجية سوف تتلاشى دون أن يُكتب للصناعة النجاح في الإنطلاق، ويرى (Rodan) أن التقدم خطوة خطوة لن يكون له ذلك التأثير الفاعل في كسر حلقة الفقر المفرغة التي تعيشها البلدان النامية، بل يتطلب الأمر حداً أدنى من الجهد الإنمائي يجب أن يُبذل ليتسنى للإقتصاد الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، والذي يعني حداً أدنى من الإستثمارات يقدره رودان بحوالي (13.2%) من الدخل

الوطني خلال الخمس سنوات الإولى من عملية التنمية ثم ترتفع تدريجياً **(حمداني، ٢٠٠٩ : ٣٣).**

٢. **إستراتيجية التنمية المتوازنة:** صاغ البروفيسور الأمريكي رانجار نيركسة (Ragnar Nurksre)، جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشيتين رودان في صيغة حديثة متكاملة، أخذت تسمية (إستراتيجية التنمية المتوازنة) وتذهب هذه الإستراتيجية إلى أنه أمام ضعف الإعتماد على التجارة الخارجية للمواد الأولية والمحاصيل الزراعية في تنمية الإقتصاد، لم يبقى أمام الدولة المتخلفة إلا فكرة التصنيع المحلي، وإقامة شبكة متكاملة من الصناعات وتنمية القطاعات المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى إزدهارها معاً وتمكينها من أن تلعب دوراً مضاعفاً في الإقتصاد القومي، غير أن القيد الذي تم عرضهُ في هذه الإستراتيجية وإستهدفت التغلب عليه هو قيد ضيق نطاق السوق (الحلقة المفرغة)، إذ أن إنخفاض القوى الشرائية وما سيتبعه من إنخفاض في الدخل والقوة الشرائية سيؤدي إلى ضعف نطاق السوق، وبالتالي ضعف الحافز على الإستثمار، الأمر يؤدي إلى عرقلة الطموح أمام إنشاء صناعات جديدة **(سعيدات وآخرون، ٢٠١٣ : ٣٩).**

٣. **إستراتيجية التنمية غير المتوازنة:** يعتبر الإقتصادي الأمريكي ألبرت هيرشمان (A.Hirschman)، أبرز رواد هذه الإستراتيجية،، حيث يرى أنصار إستراتيجية التنمية غير المتوازنة أن يكون التركيز على نمو بعض القطاعات الرئيسية والرائدة وقيادتها لعملية التنمية، بحيث يترتب على نمو هذه القطاعات نمو القطاعات الأخرى، وذلك بسبب قلة التخصيصات المالية، وإن هذا الأسلوب هو الأفضل للدول النامية بإعتقادهم، وأن الدفعة القوية يجب أن تتم ضمن بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة في الإقتصاد الوطني، إستناداً إلى تجارب بعض الدول المتقدمة كشواهد تأريخية، إذ سيكون من الأنسب والأفضل تركيز الجهود على القطاعات الإقتصادية القابلة لأن تكون مصدراً لسلسلة من اللاّتوازنات الخلاقة التي من الضروري مراقبتها لكي لا تتحول إلى توازنات إقتصادية إذا ما أُريد لعملية التنمية أن تستمر **(حمداني، ٢٠٠٩ : ٣٦).** وتذهب هذه الإستراتيجية في مبادئها الأولية إلى أن إحداث التنمية الحقيقية يقتضي توجيه الدفعة القوية إلى عدد محدود من القطاعات الإقتصادية الرئيسية، ولذا أخذت هذه الإستراتيجية بمفاهيم القطاع القائد أو القطاع الرائد، حيث تعني إن هناك قطاعات قائدة من بين القطاعات الإقتصادية من شأنها تنمية القطاعات الأخرى، إذا ما وجهت لها دفعة التنمية الأولى.

المبحث الثالث: واقع الإئتمان التنموي في العراق

أولاً: المصارف التنموية

١. البنك المركزي العراقي

تم تأسيس (المصرف الوطني) في عام ١٩٤٧ الذي عدل إسمه بعد ذلك إلى البنك المركزي العراقي، وكان من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية، حيث كان له الأثر في تزايد حركة الإقتصاد الوطني، سيما بعد أن بدأ البنك المركزي بممارسة سياسته النقدية من خلال تقديم قروض إلى المؤسسات المصرفية وبشروط ميسرة مع تحديد أسعار الفوائد التي يتقاضاها على إعادة الخصم للمصارف التجارية وكذلك السلف لقاء ضمان سندات الحكومة.

وباشر عمله في ١٩٤٧/١١/٧ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧، باعتباره رمزاً من رموز السيادة الوطنية، وله اربعة فروع موزعة على محافظات البصرة ، الموصل ، اربيل ، السليمانية **(العباسي، ٢٠١٤ : ٨٧)**. وبهدف منح البنك الإستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الأخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة فقد صدر قانونه الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي أتاح له الإستقلال المالي والإداري والقانوني حيث يُسائل أمام مجلس النواب (المادة : ١٠٣ / ثالثاً من دستور العراق ٢٠٠٥) **(الشبيبي، ٢٠١١ : ١٤). وأهم أهداف البنك المركزي العراقي هي:**

أ. رقابته على الجهاز النقدي والصيرفي في البلاد وأثره في ذلك.
ب. تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصاديين.
ج. يقوم بعمليات الصيرفة المركزية تحت ظروف إقتصادية ومالية معينة.
د. معالجة التضخم النقدي من خلال:

- رفع سعر صرف الدينار العراقي
- رفع أسعار الفوائد التي يدفعها إلى المصارف على إيداعها، وكذلك تلك التي يتقاضاها على إنكشاف أرصدة تلك المصارف لديه والتسهيلات والقروض التي يقدمها لها **(العبيدي و المشهداني، ٢٠١٣ : ١٢٧).**

٢. المصرف الزراعي التعاوني

تأسس المصرف الزراعي التعاوني كأول مصرف متخصص في العراق تحت إسم المصرف الزراعي الصناعي بموجب القانون رقم (51) لسنة 1935، برأس مال قدره (150) ألف دينار عراقي، وبسبب إزدواج وظائف المصرف وقلة موارده قررت الحكومة فصل هذا المصرف إلى مصرفين مستقلين، هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، لإعطاء كل منهما الإستقلالية الإدارية والمالية وتسريع النهوض بالإنتاج الزراعي والصناعي، ونتيجة لذلك تأسس المصرف الزراعي بموجب القانون رقم (18) لسنة 1940، ليختص بتمويل متطلبات القطاع الزراعي، إلا أنَّ الظروف آنذاك كانت السبب في تأخير تنفيذه حتى عام 1946. وفي عام 1959 تم تفعيل دور المصرف الزراعي عبر زيادة رأس ماله إلى (10) مليون دينار، ثم إعيد تسميته

بالمصرف الزراعي التعاوني بموجب القانون رقم (110) لسنة 1974. **(عكاوي، 2013 : 14).** ومارس المصرف الزراعي أعمال الصيرفة التجارية الشاملة بعد صدور القرار رقم (9) لسنة 1996 والذي سمح بموجبه للمصارف المتخصصة ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة، إضافة إلى أعمالها الواردة بقوانينها وأنظمتها الداخلية، وفي عام 1998 تم تسجيله كشركة عامة وفقاً لقانون الشركات العامة المرقم (22) لسنة 1997 **(جياس، 2012 : 115).** وبعد أنْ أصبح المصرف الزراعي التعاوني يمارس أعمال الصيرفة التجارية الشاملة، أشارت المادة (3) من النظام الداخلي للمصرف رقم (4) لسنة (1999)، إلى أنَّ هدفه هو (المساهمة في دعم الإقتصاد الوطني للقطاعات كافة وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية، وتمويل الزراعة بصورة عامة والمساهمة في إنمائها عن طريق ممارسة وظائف مصارف الإستثمار ودعم عمليات الإنتاج، وكذلك المساهمة في عمليات الإستثمار المباشرة في المشروعات الإقتصادية، فضلاً عن الأعمال المصرفية التجارية الأخرى).

٣. المصرف الصناعي العراقي

تأسس المصرف الصناعي الزراعي بموجب القانون رقم (12) لسنة 1940، ثم إستقل كمصرف صناعي تنموي عام 1946، من أجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطني في العراق، عن طريق دعم القطاعين الخاص والمختلط، حيث ساهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط، كونه قطاع حيوي وله أهمية في تطوير الإقتصاد العراقي **(المصرف الصناعي، 2016 : 1).** وأشارت المادة (1/ أولاً) من قانون المصرف الصناعي رقم (22) لسنة 1991 (المعدل) إن هدف المصرف هو (تنمية وتطوير الصناعة الوطنية في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني، ضمن خطة التنمية الصناعية، والقيام بالإقراض والإقتراض وجميع الأعمال الأخرى التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون).

٤. المصرف العقاري

تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم (18) لسنة 1948، وباشر أعماله في عام 1949 برأس مال قدره (مليون) دينار، وكانت مهمة المصرف مساعدة المواطنين في بناء دور السكن، وتشجيع الحركة العمرانية في البلد، ومنح القروض إلى أصحاب المشاريع الصناعية لغرض تشييد مساكن للعمل **(الشمري، 2015 : 56).** وقد أشارت المادة (2) من النظام الداخلي للمصرف العقاري رقم (2) لسنة 1999 إن هدف المصرف هو (المساهمة في دعم الإقتصاد الوطني في مجال الإقراض والإستثمار العقاري والصيرفة وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية).

ثانياً: إستقراء الإستراتيجيات الإقتصادية من خلال خطط التنمية الإقتصادية

١. خطط التنمية الإقتصادية للمدة (١٩٥٩-١٩٦٩)

لقد كانت من أهم توجهات الدولة في هذه المرحلة هو إعادة تنظيم القطاع العام على نحو يكفل دوره الهام في عملية التنمية الإقتصادية، متأثراً بذلك بالتجربة

السوفيتية، وعلى أثر قيام ثورة 14 تموز 1958، تم إلغاء مجلس الإعمار عام 1959، وإنشاء وزارة التخطيط بدلاً عنه لتكون جهازاً مستقلاً للتخطيط، وظيفتها رسم برامج طويلة الأمد لتطوير العراق إقتصادياً وسياسياً، كما إتسمت هذه السياسة الإقتصادية في إعداد خطط إقتصادية جديدة تكون أكثر شمولية وواقعية في مضمونها مقارنة مع برامج الإعمار، هذا وقد أصدرت الحكومة ثلاثة خطط إقتصادية خلال الفترة (1959-1969)، هي: **(سلطان، 2010 : 115)**.

أ. الخطة الإقتصادية المؤقتة للمدة (1959-1962)

لم تستند هذه الخطة إلى دراسات إقتصادية كافية، بل كانت عبارة عن مقترحات تولدت نتيجة ردود أفعال سياسية آنية ومرتجلة، لذلك فهي لا تُعدُّ خطةً إقتصادية بالمعنى الصحيح، بل كانت عبارة عن منهاج للمشاريع الإستثمارية المقترح تنفيذها خلال المدة الإنتقالية **(كجة جه، ٢٠٠٢ : ١٣٠)**، فقد كان تأكيد الدولة على القطاع العام بشكل أساس باعتماد التخطيط المركزي كإسلوب للتنمية الإقتصادية، كما عدّت التصنيع وسيلة مهمة وأداة ملائمة لتصحيح أوضاع تبعية الإقتصاد الوطني للمصالح الأجنبية، وإن الإقتصاد العراقي هو إقتصاد موجه يتعاون فيه كلاً من القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية.

ب. الخطة الإقتصادية التفصيلية للمدة (1961-1965)

صدرت في عام ١٩٦١ وقبل إنتهاء زمن الخطة الإقتصادية المؤقتة، الخطة الإقتصادية التفصيلية للمدة (١٩٦١-١٩٦٥)، على أنّها بديلة للخطة الإولى، إذ ركزت إهتمامها على القطاع العام دون الخاص، وقد حددت الخطة هدفاً عاماً لها يتمثل بمضاعفة الدخل القومي خلال العشر سنوات المقبلة، وذلك بتحقيق زيادة سنوية في صافي الإنتاج القومي بحوالي(١٠%)، ولم يكن هذا الهدف مبنياً على أُسس وإستنتاجات مستنبطة من دراسات إقتصادية تفصيلية لواقع التنمية في العراق، بل جاء اختياره بشكل إجرائي ليتماشى مع أهداف الخطط الإقتصادية، كما ركزت إهتمامها على أهمية التنمية الصناعية كقوة دافعة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية العامة في الدولة **(صباح كجة جه، ٢٠٠٢ : ١٣٢)**.

ج. الخطة الإقتصادية الخمسية للمدة (١٩٦٥-١٩٦٩)

كانت هذه الخطة أكثر تفصيلاً وشمولاً من جميع الخطط والمناهج التي سبقتها، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص الإستثمار بين القطاعات الإقتصادية، ووضعت لها أهداف إقتصادية وإجتماعية محددة تضمنت الآتي: **(زيني، 2010 : 80)**.

- تحقيق زيادة سنوية في صافي الإنتاج الوطني بنسبة (10%)، وتحقيق إرتفاع في مستوى المعيشة للسكان، عن طريق زيادة النمو الإقتصادي بنسبة سنوية لا تقل عن 8%.
- تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال التنويع في الإنتاج، وتقليل الإعتماد على النفط قدر الإمكان، وهذا يتطلب تنمية القطاعات السلعية غير النفطية، لذا فقد حددت الخطة معدل نمو سنوي بنسبة (7.5%) للقطاع الزراعي، ونسبة (12%) للقطاع الصناعي.
- تحسين الإنتاج من خلال زيادة الإستثمار في قطاع الصحة والتعليم، وتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية.

ويتضح مما تقدم أنَّ أهم التغيرات التي حصلت في جوانب إستراتيجية التنمية الإقتصادية، خلال المرحلة منذ تأسيس مجلس الإعمار ولغاية 1969، تمثلت بتدخل الدولة بشكل متزايد في النشاط الإقتصادي، نتيجة لتنامي الإيرادات العامة المتأتية من بيع النفط وتغيير فلسفة الأنظمة الحاكمة، فضلاً عن تأثيرات المحيط الدولي فيما يتعلق بتنامي نجاح التجارب الإشتراكية، وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي آنذاك، إذ كان التغير في هذا الجانب مفاجئاً وسريعاً لم يراعي فيه البناء المؤسسي الملائم لإحتواء هذا التغيير وإنما الإكتفاء بإلغاء مجلس ووزارة الإعمار، وتأسيس بدلاً عنهما وزارة التخطيط **(اللعيبي، 2010 : 130).**

٢. خطط التنمية القومية للمدة (1970-1990)

إنبعثت إستراتيجية التنمية الإقتصادية في هذه المرحلة من فلسفة وتوجهات الحزب الحاكم في العراق بإعتماد التخطيط المركزي والشامل، وكان من أهم الإجراءات التي أقدمت عليها الدولة العراقية آنذاك، هي الإتجاه نحو سيطرتها على مجمل النشاطات الإقتصادية، وتمكين القطاع العام من فرض قبضته على جميع مفاصل الإقتصاد العراقي، وقد تمَّ وضع خطط تنموية شاملة لجميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية في تلك المرحلة، متجاوزة بذلك مفهوم البرامج الإستثمارية السابقة، وقد تم تقسيم هذه المرحلة على قسمين:

أ. **خطط التنمية القومية للمدة (1970-1980):** ومن خلال إستقراء خطط التنمية الإقتصادية في العراق لهذه المدة، يتضح بأنها تعمل في إطار إستراتيجية إقتصادية معينة، أتصفت المبادئ الأساسية لها بالآتي:

- كان الإهتمام واضحاً بدعم وتطوير القطاع العام دون الخاص، مما زاد من تدخل الدولة في كافة الأنشطة الإقتصادية، فأصبح القطاع الرائد في تلك المدة.
- إتباع إستراتيجية النمو المتوازن في تنمية القطاعات الإقتصادية بشكل متوازٍ لا سيما الإنتاجية منها كالقطاع الزراعي والصناعي والعقاري.

- التركيز على دعم القطاع الصناعي (التنمية الصناعية) كقوة دافعة ومحفزة للتنمية، حيث كانت له الأولوية من بين القطاعات الإخرى، وذلك لما يتمتع به من قوة جذب متمثلة بالترابطات الأمامية والخلفية، محدثة تغيرات بنيوية تعزز نمو بقية القطاعات الإقتصادية، إذ تعتبر مخرجاته مدخلات للقطاع الزراعي متمثلة بصناعة الآلآت الزراعية والأسمدة الكيمياوية وغيرها، وكذلك يمُد القطاع العقاري بما يحتاجه من مواد بناء للنهوض بقطاع الإسكان.

ب. **المناهج الإستثمارية الإقتصادية للمدة (١٩٨١-١٩٩٠):** تميزت هذه المرحلة بنشوب الحرب العراقية – الإيرانية والتي دامت ثمان سنوات (١٩٨٨-١٩٨٠)، حينها باشرت الدولة بإجراء تغيرات شاملة في ستراتيجية التنمية الإقتصادية تتلائم وظروف الحرب آنذاك، إذ قامت بتحويل ملكية عدد كبير من مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص والسماح له بالتوسع في مزاولة نشاطه بإستثناء بعض الأنشطة الإنتاجية كقطاع النفط والكهرباء، وقد سعت الحكومة في نهاية السبعينات إلى إخراج العراق من البلدان النامية الأقل نمواً إلى البلدان الأكثر نمواً، وعزز ذلك بإعلان الحكومة عن توافر فائض نقدي يبلغ (٣٦) مليار دولار، والذي يُعد رصيداً جيداً يفي بمتطلبات خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كونها ستساهم بدفع عملية التنمية إلى الأمام **(الوائلي، ٢٠٠٩ : ٩٤).** وعند إستقراء خطط التنمية الإقتصادية خلال المدة (1990-1981) نلاحظ بأن الدولة إعتمدت إستراتيجية معينة، تميزت بالآتي:

- السماح للقطاع الخاص بمشاركة ومنافسة القطاع العام، وذلك بدخوله كمشارك فاعل في بناء الإقتصاد الوطني ليكون تكاملياً مع القطاع العام، الذي سيبقى دوره ستراتيجياً، فبادرت الدولة لبيع قسم من مؤسساتها للقطاع الخاص.
- إعتماد إستراتيجية إحلال الواردات، من أجل تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على الموارد المتأتية من القطاع النفطي.
- الإستمرار بدعم القطاع الصناعي خلال تلك الفترة، فقد كان له الإهتمام الواضح قياساً ببقية القطاعات الإقتصادية الإخرى. والجدول رقم (١) يبين حجم التخصيصات لخطة التنمية القومية للمدة (١٩٨١-١٩٩٠) وحسب القطاعات الإقتصادية:

جدول رقم (١)
إجمالي التخصيصات الإستثمارية لخطة التنمية القومية
(1990-1981) حسب القطاعات الإقتصادية

الخطة / القطاع	خطة التنمية القومية (1981-1985)		خطة التنمية القومية (1986-1990)	
	التخصيصات	الأهمية النسبية %	التخصيصات	الأهمية النسبية %
الزراعي	3 399	10	3 203	12
الصناعي	6 661	19	8 927	35
النقل والمواصلات	5 623	16	2 490	10
المباني والخدمات	9 556	28	4 932	19
إستثمارات إخرى	9 370	27	6 142	24
المجموع	**34 609**	**100**	**25 694**	**100**

(القيمة: مليون دينار)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقتصادي، تطور الإنفاق العام في الإقتصاد العراقي، دراسة رقم (845)، ١٩٩٢ : 40-43 .

يلاحظ من الجدول أعلاه، بإستمرار الحكومة العراقية في دعم القطاع الصناعي خاصة في المدة (١٩٨٦-١٩٩٠) إذ حصل على الأولوية بنسبة (35%) من إجمالي التخصيصات يليه قطاع المباني والخدمات بنسبة (19%)، ثم حصل القطاع الزراعي والنقل والمواصلات على نسبة (12% و 10%) على التوالي.

٣. **المناهج الإستثمارية للمدة (1991-2002):** في ظل التهديد المستمر بحصول حرب تستهدف العراق والإطاحة بنظامه الحاكم خلال تلك الفترة، لم يكن هناك ما يدل على وجود إستراتيجية جديدة للتنمية الإقتصادية خلال تلك المدة، بل إن الدلائل تشير الى محاولة إبقاء الأمور على حالها ريثما يتوضح ما سيرشح من إتجاهات للصراع الدائر بين العراق من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من ناحية إخرى **(اللعيبي، ٢٠١٠ : ١٣٧).** وكانت الإستراتيجية التنموية المعتمدة من قبل الدولة آنذاك تركز على الآتي:

- سيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة، مع تراجع مساهمة القطاع الخاص، رغم إتباع إسلوب الخصخصة في بعض القطاعات الإقتصادية، إذ يرتبط ذلك بهيمنة الدولة على فوائضها الإقتصادية الواردة من قطاع النفط، ولكن وفي كل

الأحوال لم تكن تلك الإستراتيجة ذات إتجاهات تطويرية بل كرست سيطرة القطاع العام وإبعاد القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية.

- تنمية القطاع الزراعي في تلك الفترة بسبب الحاجة الضرورية للغذاء، وذلك نتيجة الحصار الإقتصادي المفروض آنذاك مع إستمرار تطوير القطاع الصناعي.

٤. **خطط التنمية الإقتصادية بعد عام ٢٠٠٣**: بإستقراء الإستراتيجة المتبعة من خلال خطط التنمية الإقتصادية للمدة (2003-2013) يتضح بأن مبادئها الأساسية تتصف بالآتي:

- الإعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير بإعتباره القطاع القائد، بمعنى إنه تم إتباع إستراتيجية النمو غير المتوازن خلال تلك المدة، إذ إعتبرت قطاع النفط قطباً تنموياً ممولاً للقطاعات الإقتصادية الإخرى، وذلك للواردات الباهظة المتأتية منه.
- عدّت الدولة وبشكل واضح أن القطاع الخاص يمثل القطاع الأساس في تطوير وتنمية كل من القطاعات الإقتصادية غير النفطية، فقد بدأت الدعوات الجادة لخصخصة هذه القطاعات، وهذه النقطة تُعدُ نقطة تحول أو قفزة كبيرة في تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على قطاع النفط مستقبلاً.

ثالثاً: واقع الإئتمان التنموي في العراق

١. مقارنة التوزيعات الإئتمانية بين القطاعات الإقتصادية

تشكل القطاعات الإقتصادية الثلاث (الزراعي والصناعي والعقاري) العمود الذي يستند إليه الإقتصاد العراقي، إذْ يساهم كل قطاع في بناء الإقتصاد القومي للبلد، لذلك لا بد من أنْ يحصل كل منهما على نصيبه من الإئتمان ليستطيع مواكبة التطورات، ويقوم بدوره الإقتصادي المتوقع منه، وقد واجهت هذه القطاعات المختلفة معوقاتها ومشاكلها الخاصة في تمويل إحتياجاتها فمنها من وجد نصيبه، ومنها من لم يجد، ويرجع ذلك لمواصفات كل منها، لذا إقترح الباحثان إجراء مقارنة لمدتين مختلفتين لحجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة للقطاعات الإقتصادية الثلاثة آنفة الذكر، وأنَّ الهدف من ذلك هو البحث عن التطابق في إتجاهات توزيع الإئتمان التنموي على هذه القطاعات، إذْ تمثلت الإولى بالمدة (1998-2000)، في حين كانت المدة الثانية للسنوات (2011-2013)، وكان سبب إختيار هاتين المدتين، يعود للإستقرار النسبي في الأصعدة كافة، سواء الإقتصادي أو السياسي أو الأمني خلالهما.

جدول رقم (٢)
توزيع الإئتمان التنموي والأهمية النسبية للمصارف المتخصصة في العراق للمدتين (1998-2000) و (2011-2013)
(القيمة: مليون دينار)

البيان / السنة	المصرف الزراعي	الأهمية النسبية %	المصرف الصناعي	الأهمية النسبية %	المصرف العقاري	الأهمية النسبية %	مجموع الأهمية النسبية %	مجموع الإئتمان
1998	2 796	70	575	14	635	16	100	4 006
1999	6 798	73	1 572	17	963	10	100	9 333
2000	31 536	83	3 794	10	2 576	7	100	37 906
2011	984 616	50	72 597	4	905 942	46	100	1 963 155
2012	1 374 987	57	79 380	3	941 432	40	100	2 395 799
2013	1 556 967	61	106 595	4	901 558	35	100	2 565 120

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:-
البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ النشرة الإحصائية لسنوات مختارة.
العزاوي، 2004 : 253.

يلاحظ من الجدول (٢) ما يلي:

1- إرتفاع حجم الإئتمان التنموي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة للمدة (1998-2000)، إذ بلغ (4) مليار دينار في عام (1998) ، كان للمصرف الزراعي النصيب الأكبر بحصوله على نسبة (70%) من إجمالي الإئتمان، بينما كانت نسبة كلاً من المصرف الصناعي والمصرف العقاري (14% و 16%) على التوالي، وهي نسب ضعيفة جداً لا ترتقي إلى دعم النشاط الإقتصادي في البلد.
أما في عام (1999) بلغ حجم الإئتمان الإنمائي (9) مليار دينار، حافظ المصرف الزراعي فيها على مكان الصدارة بنسبة مساهمة (73%) من إجمالي الإئتمان الممنوح، في حين لم يكن هناك ثمة تحسن في مساهمة المصرف الصناعي والمصرف العقاري، إذ كانت نسبة الأول (17%)، ونسبة الأخير (10%).
وفي عام (2000) إرتفع حجم الإئتمان الإنمائي لهذه المصارف ليصل إلى ما يقارب (38) مليار دينار، إستحوذ المصرف الزراعي على النسبة الأعلى بحصوله على (83%) من مجموع الإئتمان الممنوح، في حين كان التراجع واضحاً في نسبة المصرف الصناعي والعقاري إلى (10% و 7%) على التوالي، وهي النسبة الأقل خلال المدة أعلاه.

2- بلغ حجم الإئتمان التنموي الممنوح من المصارف المتخصصة خلال المدة (2011-2013) يتراوح ما بين (1.9) مليار دينار و (2.5) ترليون دينار، بلغت نسبة مساهمة المصرف الزراعي (50%) من إجمالي الإئتمان في عام (2011)، ثم إستمرت هذه النسبة بالإرتفاع لتستقر إلى (61%) في العام الأخير من المدة

المذكورة، أما نسبة المصرف العقاري فقد بلغت (46%) في عام (2011) ثم إنخفضت إلى (35%) في عام (2013)، أما بالنسبة للمصرف الصناعي لم تتجاوز نسبة مساهمته (4%) خلال المدة، وتعتبر النسبة الأضعف مقارنة بالنسبتَين السابقتَين للمصرف الزراعي والعقاري.

وبهذا نلاحظ إهتمام الدولة أثناء المدة (1998-2000) بتنمية وتطوير القطاع الزراعي بشكل ملحوظ، كونه الساحة الأوسع التي تستطيع من خلالها معالجة ضغوطات الحصار الإقتصادي في تلك الفترة رغم وجود مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بإعتقادها إن هذه المذكرة لا تسد حاجة البلد من الغذاء من ناحية، ومن ناحية أخرى قد لا يستمر العمل بها والوضع السياسي القائم آنذاك، إذ حقق القطاع الزراعي نسبة (70% و73% و 83%) للسنوات (1998-1999-2000) على التوالي، بينما لم يحقق القطاعين الآخرين سوى نسبة ضئيلة تراوحت بين (-17% 7%). **أما المدة** (2011-2013) نرى تغير ملحوظ في توجه الدولة نحو تنمية القطاع العقاري ليكون المنافس الأقوى للقطاع الزراعي، حيث حقق القطاعان نسبة مساهمة متقاربة، مع تدني مساهمة القطاع الصناعي عن وتيرته السابقة، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى بروز ظاهرة (الإغراق السلعي)، أي إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية، وأنَّ الهدف من هذا الإغراق هو إيذاء الصناعة الوطنية على المدى البعيد أو القضاء عليها مستقبلاً، والذي إنعكس سلباً على المنتجات المحلية.

٢. التغيرات الستراتيجية لتوزيع الإئتمان التنموي على القطاعات الإقتصادية

مما تقدم ومن خلال مقارنة البيانات المتوفرة لدينا، وما نتج عنها في الفقرة السابقة من نتائج حول توزيع الإئتمان التنموي الممنوح للقطاعات الإقتصادية خلال مدتين مختلفتين، يرى الباحثان بأنَّ إستراتيجية التنمية التي إتبعتها الدولة خلال المدة (2000-1998) تمثلت بإستراتيجية التنمية غير المتوازنة، والتي مفادها ـــــ كما تم ذكره في الجانب النظري ـــــ هو تنمية قطاع إقتصادي واحد، فقد كان قطاع الزراعة هو القطاع القائد أو الرائد في تلك المدة دون القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيثُ يلاحظ في المدة الإولى ومن خلال بيانات الجدول رقم (١) إتخاذ الأهمية النسبية للمصارف المتخصصة نسب متباعدة جداً، سواء بين المصرف الزراعي والصناعي أو بين الزراعي والعقاري، إذ لا توجد نسب متقاربة بينهما.

أما خلال المدة (2011-2013) يرى الباحثان بأنَّ إستراتيجية الدولة فيها لم تتغير عن سابقتها في المدة (1998-2000) بتنمية قطاع إقتصادي معين دون الآخر، والجدول رقم (٣) يبين حجم الإرتفاع والإنخفاض في تمويل القطاعات الإقتصادية من خلال الفرق بين متوسط المدتين أعلاه وكما يلي:

جدول رقم (٣)
متوسط الأهمية النسبية للمصارف المتخصصة للمدة (1998-2000) و (-2013 2011)

البيان / السنة	المصرف الزراعي الأهمية النسبية %	المصرف الصناعي الأهمية النسبية %	المصرف العقاري الأهمية النسبية %
1998	70	14	16
1999	73	17	10
2000	83	10	7
المتوسط	**75.3**	**13.6**	**11**
2011	50	4	46
2012	57	3	40
2013	61	4	35
المتوسط	**56**	**3.6**	**40.3**
الفرق بين متوسط المدتين	**)19(**	**)10(**	**29**

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (٢).

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، أنَّ التوجه كان ينصب بتمويل القطاع الزراعي والعقاري في آنٍ واحد خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٣)، بالرغم من إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي بحدود (19%)، وزيادة مساهمة القطاع العقاري إلى حوالي (29%)، مع تدني نسبة مساهمة القطاع الصناعي بنسبة (10%)، إذ بدأ الإنخفاض واضحاً وملموساً لحجم الإئتمان الممنوح له عن المدة السابقة، والشكل رقم (١) يوضح مقدار هذا الإرتفاع والإنخفاض:

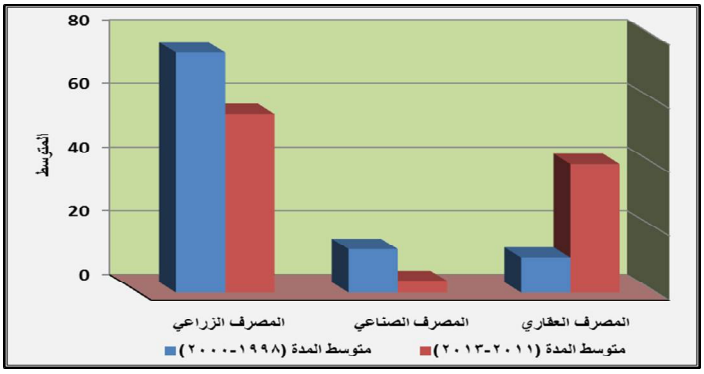

شكل رقم (١) الفرق بين متوسط المدتين (1998-2000) و (2011-2013).
المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات جدول رقم (٣).

إنَّ هذا الإرتفاع والتدني بين القطاعات الثلاث، يعود إلى عدة أسباب تخص القطاعات الثلاث مجملة منها، الإنفتاح على العالم الخارجي، وضعف في البطاقة التموينية عكس المدة السابقة تماماً، وزيادة الطلب على بناء وشراء الوحدات السكنية نتيجة إرتفاع مستوى المعيشة .... إلخ، هذا وقد جاء إهتمام الدولة بتنمية (قطاع إحادي) يعود لأسباب غير تنموية، لا تتبنى الدولة حلها مثل مشكلة الطاقة التي تحتاجها كافة القطاعات الإقتصادية، عدم وجود قيود تمنع أو تحد من ظاهرة الإغراق السلعي للمنتجات الأجنبية، عدم تهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالقطاع الصناعي، وغيرها من المشاكل الفنية والتشغيلية.

مما تقدم يتبين لنا وجود إستراتيجية تنتهجها الدولة في توزيع الإئتمان التنموي، ولكنها غير واضحة المعالم ولا تتسم بالإفصاح، بمعنى آخر لا توجد آلية محكمة لتوزيع الإئتمان بين القطاعات الإقتصادية في إطار إستراتيجية إقتصادية واضحة، وهذا ما وضحناه في مقارنة توزيع الإئتمان بين مدتين مختلفتين، إذ لم يكن التوزيع بوتيرة متساوية أو بوتيرة متقاربة نسبياً تُحقق المسار الصحيح للتنمية الإقتصادية في العراق.

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

١- رفض فرضية البحث القائلة (بعدم وجود إستراتيجية متبعة في توزيع الإئتمان التنموي على القطاعات الإقتصادية، الزراعية والصناعية والعقارية، فثمة إستراتيجية تتبعها الجهات المعنية في توزيع الإئتمان المتخصص، لكنها غير واضحة المعالم ولم يُفصح عنها من قبل جهات رسمية)، إذ إتسمت الإستراتيجية التنموية في العراق بعدم الوضوح من خلال إستقراء خطط التنمية الإقتصادية، فلم تكن هناك إستراتيجة واضحة المعالم، بل كانت عبارة عن برامج ومناهج

إقتصادية، من أجل ترتيب الوضع الإقتصادي الذي يعيشه البلد آنذاك، فقد شهدت الإستراتيجيته الإئتمانية قبل وبعد مدة البحث تذبذباً واضحاً وصريحاً.

٢- أظهر تحليل البيانات حصول تغيرات ستراتيجية بحسب المرحلة التي يَمرُّ بها الإقتصاد العراقي أدت إلى تغيرات في نسب توزيع الإئتمان التنموي التنموي المتخصص، كما ورد في البيانات الخاصة بالجدول رقم (٣) إذ كانت كل إستراتيجية تشجع على تنمية قطاع إقتصادي معين تبعاً لظروف المرحلة، فقد كانت نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي والعقاري والصناعي خلال مدة البحث (٥٦%) و (٣.٦%) و (٤٠.٣%) على التوالي.

٣- إنَّ آلية توزيع الإئتمان التنموي على القطاعات الإقتصادية كانت تتبع إستراتيجية البلد الإقتصادية في ظلِّ الضرورات والتغييرات التي تفرضها كل مرحلة سواء كانت تلك ضرورات سياسية أو إقتصادية أو دولية.

ثانياً: التوصيات

١. تبني الجهات ذات العلاقة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك المركزي العراقي) إصلاحات إقتصادية، تتمثل بوضع إستراتيجية محكمة بتنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة، للنهوض بواقعها التنموي، مع إستدامة الإفصاح عن الخطط الإقتصادية والإستراتيجيات التي توضع ضمنها لتكون مساراً يهتدى به عند وضع الخطط الملائمة لتطوير إقتصادي معين بشكل خاص أو الإقتصاد العراقي بشكل عام.

٢. ضرورة إنشاء هيئة خاصة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، وظيفتها رسم الإستراتيجية التنموية الملائمة لكل مرحلة، لا تتوانى في الإستفادة من بعض الخبرات الأجنبية في هذا المجال، مع دعمها بالتخطيط الإستراتيجي الذي يجعل من الإستراتيجية الإقتصادية أمراً ممكناً، لتكون الإطار الذي تعمل به الجهات المعنية فيما يخص توزيع الإئتمان التنموي بشكل سليم.

٣. حث المراكز أو الأقطاب البحثية في وزارة التخطيط والجهات ذات العلاقة لإستنباط طرق رياضية حديثة، لتحليل توزيع الإئتمان التنموي على القطاعات الإقتصادية ضمن إسلوب (المدخل - المخرج) والتنبؤ به.

المصادر العلمية:

أولاً: المصادر العربية:

١- الكتب:

١. الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، **إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، الطبعة الإولى، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

٢. الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الإردن، ٢٠٠٨.

٣. الشمري، محمد عبد الستار حسين، **الإستثمار الأجنبي ودوره في تصحيح الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي**، شركة دار الأحمدي للطباعة الفنية، بدون طبعة، ٢٠١٥.

٤. العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله والمشهداني، خالد احمد فرحان، **النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٥. الطاهر، علاء فرج، **التخطيط الإقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الإولى، الإردن، عمان، ٢٠١١.

٦. الطاهر، عبدالله والخليل، علي، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، المكتبة الوطنية للنشر، الطبعة الإولى، جامعة مؤته، عمان، ٢٠٠٤.

٧. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، عمان، ٢٠٠٧ .

٨. الكساسبة، وصفي عبد الكريم، **الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري، الطبعة الإولى، عمان، ٢٠١٠.

٩. طه، طارق، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت**، دار الفكر الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٧ .

١٠. عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي محمد، **مفاهيم ونظم إقتصادية – التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الإولى، الإردن، عمان، ٢٠٠٤.

١١. عبد الهادي، سامر علي، **التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الإقتصادية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الإردن، عمان، ٢٠١٣.

١٢. كجة جي، صباح، **التخيط الصناعي في العراق، أساليبه – تطبيقاته – أجهزته**، للفترة (١٩٢١-١٩٨٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٣. مندور، عصام عمر، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية** - المنهج – النظرية – القياس، دار التعليم الجامعي، مصر، الاسكندرية ،٢٠١١.

١٤. منيب، مي محمد، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية، المكتب العربي الحديث، بدون طبعة، مصر، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٢- الرسائل والأطاريح:

١٥. الحمداني، هناء نصر الله خميس، **أنماط هيكل الإئتمان وإنعكاساتها على قيمة عدد من المصارف العراقية الخاصة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، ٢٠١٥.

١٦. السبتي، وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، ٢٠٠٥.

١٧. العباسي، أحلام حميد كريم، **مقدرة البنك المركزي العراقي على مواجهة المتغيرات الاقتصادية وحماية الجهاز المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة**، مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في المصارف، ٢٠١٤.

١٨. العزاوي، سهام محمد، **دور المصارف المتخصصة بعملية التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)**، إطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤.

١٩. العوادي، شيماء جاسم حمود، **ملامح السياسة الائتمانية للمصارف الاختصاصية في العراق للمدة (1995-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد،٢٠١٠.

٢٠. اللعيبي، هيثم عبد الخالق اسماعيل، **تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق**، إطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٢١. الوائلي، أحمد عبد الله سلمان، **الضرورة والركائز الأساسية للإنتقال من الإسلوب المخطط إلى الإسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية)**، إطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩.

٢٢. جلاب، عبد الواحد شاكر، **السياسة الإئتمانية للمصارف الإختصاصية ودورها في التنمية الإقتصادية في العراق للفترة ١٩٦٣-١٩٧٧**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد لنيل شهادة ماجستير في علوم الإقتصاد، ١٩٧٩.

٢٣. جمعون، نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.

٢٤. جياس، محمد عبد الواحد، **تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والارباح، بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني**، مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في المصارف، ٢٠١٢.

٢٥. حمداني، محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر**، إطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجائر، ٢٠٠٩.

٢٦. سلطان، رحيم حسوني زيارة، **دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (١٩٥١-٢٠٠٨)**، إطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٢٧. محمود، نزار عزيز، **الإئتمان العقاري في مرحلة التحول الإشتراكي في العراق**، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد لنيل شهادة دبلوم عالي في المصارف، جامعة بغداد، ١٩٧٩.

٣- النشرات والبحوث والدوريات:

٢٨. الجنديل، جعفر طالب احمد وغيدان، جليل كامل، **الإسراف في إستخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد ٣، العدد ١١، ٢٠٠٩.

٢٩. الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وأنجرو، إيمان، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسة البحوث الإقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦.

٣٠. الشبيبي، سنان محمد رضا، **البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي**، مجلة الملف الإقتصادي، العراق، العدد (٥) شباط، ٢٠١١.

٣١. الشرع، عباس جبار، **دور الإستثمار الأجنبي في حركة التصنيع العربي – دراسة للجانب الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

٣٢. العبيدي، عمر محمود عكاوي، **دور السياسة الإئتمانية للمصارف المتخصصة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي**، مجلة جامعة ديالى، العدد ٦٠، ٢٠١٣.

٣٣. أحمد، محمد شهاب وعبد الكريم، طيبة محمد، **واقع وأهمية القطاع الزراعي في العراق**، بحث غير منشور مقدم إلى وزارة التخطيط، دائرة السياسات الإقتصادية والمالية، ٢٠١٢.

٣٤. سعيدات، الصادق وزرباني، تومي وقرعاني، تومي، **دور البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية- حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)**، مذكرة مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٣.

٤. القوانين والتقارير الإحصائية:

٣٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات البحث.

٣٦. التقرير السنوي للمصرف الصناعي العراقي، ٢٠١٦.

٣٧. قانون المصرف الزراعي التعاوني رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٤.

٣٨. قانون المصرف الصناعي رقم 22 لسنة 1991 المعدل.

٣٩. النظام الداخلي للمصرف الزراعي رقم ٤ لسنة ١٩٩٩.

٤٠. النظام الداخلي للمصرف العقاري رقم 2 لسنة 1999.

٤١. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقتصادي، تطور الإنفاق في الإقتصاد العراقي، دراسة رقم ٨٤٥ في ١٩٩٢.

ثانياً: المصادر الانكليزية:

42. Joseph and David, dayetalz, kathor, **Economics of money and international finance house Mars publishing**, KSA, 2010.